لا يضر اصلا ولا يحج حاد ر وكنز ووقايه وفي المجمع به يفتي ومثله في العيني ثم نقل عن العيون
ان الفتوى على انه رجوع وفي السراجيه وعليه الفتوى واقره المصنف لانا لا نكون راجعا بقوله
كل وصية اوصيت بها فحرام اوربا او اخرتها بخلاف قوله تركت او بخلاف قوله كل وصية اوصيت بها
فهي باطلة او الذي اوصيت به لزيد فهو لعمرو او لفلان وارث فكل ذلك رجوع عن الاول وتكون
لوارثه بالاجازة كحمار فلو كان فلان الاخر كتابا وقد افاد الاولى من الوصيتين بحاله لبطلان
الثانيه ولو حيا وقتها فمات قبل الموصي بطلتا الاولى بالرجوع والثانيه بالموت وبطل هبة
المريض ووصيته لمن لم يعلم حياته اي بعد الهبة والوصية لما تقرر انه يعتبر لجواز الوصية
كون الموصى له وارثا او غير وارث يوم موت الموصي بخلاف الاقرار فان المعتبر فيه يوم الاقرار
فلو اقر لها فتزوجها فمات جاز ويبطل اقراره ووصيته وهبته لانه كاقرار او عبدا او مكاتبا ان
اسلم او عتق بعد ذلك لقيام النبوة وقت الاقرار فيورث تهمة الايثار وهبة مقعد
ومفلوج واشلو ومسلول به علة السل وهو قرح في الرية من كما له ان طالت مدته
سنة وخيف موته منه والا يبطل وحيف موته من ثلثه لانها امراض مزمنة لا قاتلة
قيام مرض الموت ان لا يخرج لحوائج نفسه وعليه اعتمد في التجنيس والمختار انه ما كان
الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش فمستاني عن الذخيرة واذا اجتمع الوصايا
قدم الفرض وان اخره الموصي وان تساوت قوة قدم ما قدم اذا ضاق الثلث عنها
قال الزيلعي كفارة قتل وظهار ويمين مقدمة على الفطرة لوجوبها بالكتاب دون الفطرة
والفطرة على الاضحية لوجوبها اجماعا دون الاضحية وفي القهستاني عن الظهيرية
عن الامام الطواويسي يبدأ بكفارة قتل ثم ظهار ثم النذر ثم الفطرة ثم الاضحية
وقدم العشر على الخراج وفي البرجندي مذهب ابي حنيفة ان حج النفل افضل من الصدقة
اوصى بحج اي بحجة الاسلام حج عنه ركبا فلو لم تبلغ النفقة من بلده فقال رجل انا احج عنه
بهذا المال ماشيا انجزيه فهستاني معزيا للتتمة ان كفى نفقته لزمه والا فحيث
تكفي وان مات حاج في طريقه واوصى بحج عنه حج من بلده ركبا وقالا من حيث مات
استحسانا هداية ومجتبى وملتقى قلت ومفاده ان قوله قياس وعليه المتون فكان
القياس عنا هو المعتمد فافهم ان بلغ نفقته ذلك والا فمن حيث تبلغ ومن لا وطن له
من حيث مات اجماعا اوصى بان يشتري بكل ماله عبد فيعتق عنه عن الموصي ولم يخرج الورثة
بطلت كزا اذا اوصى بان يشتري له عبد بالف درهم وزاد الالف على الثلث
وقالا يشتري بكل الثلث في المسئلتين مجمع مريض اوصى بان يشتري من ماله
ذلك رقاب ستين ثم مرض فوصاه باقتناء ان لم يفد ان مات من مرضه هذا فقد
اوصيت بكزا كذا في الخانيه اوصى بوصية ثم جن ان اطبق الجنون حتى بلغ ستة

هبة ح

اشهر بطلت والا لا وكذا لو اوصى ثم حن بالوسواس فصار معتوها حتى مات بطلت خانيه
اوصى بان يعاد بينه من فلان او ان يستوعنه الماشهر في الموكم او في بيتي الله فهو باطل
في قول ابي حنيفه خانيه قالوا وصى بهذا التمر او ثوب فلان فان الوصية باطلة ولو قال يعلق بها
دو ثوب فلان جاز ولو اوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جاز وتبطل ببيعها ولو اوصى بسكنى
داره لرجل ولاهل له سواه جاز وله سكناها ما دام حيا وليس للورثة بيع ثلثها وقال ابو يوسف
له ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضا ويؤخذ الثلث للوصية خانيه ولو اوصى بقطنه ان يغزل
وثمنه لاخر او اوصى بحمل شاة معينة لرجل وبحملها للاخر او اوصى بحنطة في سنبلها للاول
وبالتبن لاخر جازت الوصية لهما وعلى الموصى لهما ان يدوس ويسلح الشاة اوصى بثلث
ماله لبيت المقدس جاز ذلك ويدفع في عمارة بيت المقدس وفي سراجه وخدمه قالوا
وهذا يفيد جواز الدفعة من وقف المسجد على قناديله وسرجه وان يشتري بذلك الزيت
والنفط للقناديل في رمضان خانيه وفي المجتبى اوصى بثلث ماله للكعبة جاز ويصرف
لفقراء الكعبة لا غير وكذا للمسجد والقدس وفي الوصية لفقراء الكوفة جاز لغيرهم وفي الخانيه
اوصى بعبد يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز وتكون كسبه لوارث الموصي ولو اوصى بثلث
ماله لاعمال البر لا يصرف لثلثه لبناء السجن لان اصلاحه على السلطان اوصى بان يحذ
الطعام بعد موته ثلثة ايام فالوصية باطلة كذا في الخانية عن ابي بكر البلخي وفيها عن ابي
جعفر اوصى باتخاذ الطعام بعد موته ويطعم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث بخلاف
لمن طال مقامه اومسافته للمن لم يطل ولو فضل طعام ان كثيرا يضمن والا لا انتهى قلت
وحمل الاول على طعام يجتمع له الناس بخلاف بقية ثلاثة ايام فتكون وصيته لهن فتبطل
والثاني على ما كان لغيرهن فروع اوصى بان يصلي عليه فلان او نحوا بعد موته الى بلد
اخر او يكفن في ثوب كذا او يطين قبره او يضرب على قبره قبة او لمن يقرأ عند قبره بني معين
فهي باطلة سراجيه وكحفنه اوصى بثلث ماله لله تعالى فهي باطلة وقال محمد يصرف لوجوه
البر قال اوصيت لفلان بالف وهو عشر ماله لم يكن له الا الالف وفي اوصيت له بجميع مالي
هذا الكيس وهو الف فاذا فيه الفان ودينار وجواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتبى قال
لمديونه اذا مت فانت بري من دينك عليك صحت وصيته ولو قال ان مت لا ابرأ للمخاطر يدخل
المجنون في الوصية للمرضي وفي الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو
اوصى للعقلاء يصرف للعلماء الزاهدين لانهم العقلاء في الحقيقة فتنبه واعلم ان الوصية في يد الوصي او
ورثته بمنزلة الوديعة سراج

باب الوصية بثلث المال

اذا اوصى بثلث
ماله لزيد ولآخر بثلث ماله ولم يجز الورثة فان اوصى بثلث ماله لزيد والآخر
بسدس ماله فالثلث بينهما اثلاثا فان اوصى لاحدهما بجميع ماله وللآخر بثلث ماله ولم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)